

التصويت على منع الدخول الجزئي للسيارات الثقيلة.. وكريشاتي لـ«الوطن»: توجهه لإغلاقها أمام السيارات والحاجة لمرائب نقل كهربائية

«دمشق القديمة» تحت المجهر.. جلسة حوار تفوض بالتفاصيل والأهالي يصوتون على الحلول للمشكلات



المحافظ: ليس بيد المحافظة عصاً سحرية.. وقرارات وإجراءات قادمة

كما صوت بالأغلبية على ضرورة إلزام أصحاب المحال والبيوت في دمشق القديمة بتركيب أجهزة ليد على باب منزله أو محله لتحسين إنارة الشارع.

ووافق على ترخيص الأقبية الخدمية تحت المنشآت السياحية لما له من أثر إيجابي في حل المشكلات، خاصة في ظل المعاناة من دخول اليات الإطفاء الكبيرة إلى دمشق القديمة، إضافة إلى ضرورة تجميل ساحة باب توما، والتصويت بالأغلبية على توحيد واجهات المحال في جميع مناطق دمشق القديمة بما ينعكس على الهوية البصرية.

وأوضح كريشاتي أن إغلاق دمشق القديمة بحاجة إلى تأهيل بنية تحتية على محيط المدينة، ما يتطلب الحاجة لمرائب طابقية ووسائل نقل كهربائية، علماً أن الموضوع هو ليس حلماً وجارياً العمل على تنفيذه عبر خطط وجدول زمني وضمن أولويات العمل.

هذا وأقيمت أمس بحضور المحافظ وعدد من المديرين المعنيين جلسة الحوار الرابعة في مكتب «عبر» والتي استمرت لـ3 ساعات وتمحورت حول دمشق القديمة ويبحث تحسين الخدمات المقدمة ومعالجة المشكلات الراهنة المطروحة بقاء مع أهالي المدينة بمشاركة المجتمع الأهلي والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية المتواجدة والهيئات المدنية والروحية لمحاورتهم في رسم قرارات المحافظة القادمة والتصويت على أبرز الموضوعات ليتم إلى اتخاذ القرارات اللازمة بخصوصها حسب رأي الأغلبية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد كريشاتي أنه تم منح مهلة 15 يوماً أمام مدير دمشق القديمة لاتخاذ إجراءات تنفيذية رادعة بحق الفعاليات التجارية المخالفة، ولاسيما فيما يخص الإشغالات غير النظامية والتعديت على الأرصفة والأموال العامة وأي مخالفات قائمة. وقال: تناولنا موضوع الإشغالات غير النظامية من المحال، مضيفاً: سنتم معالجتها إما بتخليها حسب رأي المجتمع الأهلي ومنحهم إشغالاً بسيطاً منظماً لا يتم تجاوزه، أو بضبطها بشكل كامل ومنع الإشغالات الكبيرة، مع تنظيم هذه الظاهرة في غضون أسبوعين.

تصويت المجتمع المحلي

هذا وصوت المجتمع المحلي خلال جلسة حوار «لأجل دمشق نتحاور» بنسبة كبيرة على ضرورة المنع الجزئي لدخول السيارات الثقيلة العاملة على الوقود إلى مدينة دمشق القديمة والعمل على تحديد أوقات لدخول السيارات وأماكن مخصصة للتوقف والامتثال أكثر بتنظيم حركة المرور.

مهلة 15 يوماً لاتخاذ إجراءات رادعة بحق الفعاليات التجارية المخالفة

تعديل قانون التسول أهم موضوع على طاولة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

نائب المحافظ: رفع مستوى الخدمات يتطلب تضافر جميع الجهود

الفنان أيمن رضا: زعرنات وإزعاجات وسيارات أصبحت بؤرة للنفايات ونطالب بسقف المنازل أسوة بالمطاعم



المحافظ: ليس بيد المحافظة عصاً سحرية.. وقرارات وإجراءات قادمة

كما صوت بالأغلبية على ضرورة إلزام أصحاب المحال والبيوت في دمشق القديمة بتركيب أجهزة ليد على باب منزله أو محله لتحسين إنارة الشارع.

ووافق على ترخيص الأقبية الخدمية تحت المنشآت السياحية لما له من أثر إيجابي في حل المشكلات، خاصة في ظل المعاناة من دخول اليات الإطفاء الكبيرة إلى دمشق القديمة، إضافة إلى ضرورة تجميل ساحة باب توما، والتصويت بالأغلبية على توحيد واجهات المحال في جميع مناطق دمشق القديمة بما ينعكس على الهوية البصرية.

وأوضح كريشاتي أن إغلاق دمشق القديمة بحاجة إلى تأهيل بنية تحتية على محيط المدينة، ما يتطلب الحاجة لمرائب طابقية ووسائل نقل كهربائية، علماً أن الموضوع هو ليس حلماً وجارياً العمل على تنفيذه عبر خطط وجدول زمني وضمن أولويات العمل.

هذا وأقيمت أمس بحضور المحافظ وعدد من المديرين المعنيين جلسة الحوار الرابعة في مكتب «عبر» والتي استمرت لـ3 ساعات وتمحورت حول دمشق القديمة ويبحث تحسين الخدمات المقدمة ومعالجة المشكلات الراهنة المطروحة بقاء مع أهالي المدينة بمشاركة المجتمع الأهلي والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية المتواجدة والهيئات المدنية والروحية لمحاورتهم في رسم قرارات المحافظة القادمة والتصويت على أبرز الموضوعات ليتم إلى اتخاذ القرارات اللازمة بخصوصها حسب رأي الأغلبية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد كريشاتي أنه تم منح مهلة 15 يوماً أمام مدير دمشق القديمة لاتخاذ إجراءات تنفيذية رادعة بحق الفعاليات التجارية المخالفة، ولاسيما فيما يخص الإشغالات غير النظامية والتعديت على الأرصفة والأموال العامة وأي مخالفات قائمة. وقال: تناولنا موضوع الإشغالات غير النظامية من المحال، مضيفاً: سنتم معالجتها إما بتخليها حسب رأي المجتمع الأهلي ومنحهم إشغالاً بسيطاً منظماً لا يتم تجاوزه، أو بضبطها بشكل كامل ومنع الإشغالات الكبيرة، مع تنظيم هذه الظاهرة في غضون أسبوعين.

تصويت المجتمع المحلي

هذا وصوت المجتمع المحلي خلال جلسة حوار «لأجل دمشق نتحاور» بنسبة كبيرة على ضرورة المنع الجزئي لدخول السيارات الثقيلة العاملة على الوقود إلى مدينة دمشق القديمة والعمل على تحديد أوقات لدخول السيارات وأماكن مخصصة للتوقف والامتثال أكثر بتنظيم حركة المرور.

مهلة 15 يوماً لاتخاذ إجراءات رادعة بحق الفعاليات التجارية المخالفة

تعديل قانون التسول أهم موضوع على طاولة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

نائب المحافظ: رفع مستوى الخدمات يتطلب تضافر جميع الجهود

الفنان أيمن رضا: زعرنات وإزعاجات وسيارات أصبحت بؤرة للنفايات ونطالب بسقف المنازل أسوة بالمطاعم

الدمج وراء عدم تكليف المفاصل التنفيذية بتحمل المسؤولية

المدير العام للصناعات النسيجية لـ«الوطن»: فتح تحقيق في حريق محلج تشرين والإعلان عن النتائج في ضوءه

خبير نسيج: الحريق ليس ذاتياً في القطن لأن أسبابه غير متوافرة، والمعالجة الفنية كانت خاطئة

إ محمود الصالح

بين المدير العام للصناعات النسيجية حسن السيد أنه تم فتح تحقيق من قبل الجهات المختصة لمعرفة أسباب الحريق الذي وقع في محلج تشرين في حلب الذي حصل يوم الجمعة بتاريخ اليوم الخامس والعشرين من الشهر الماضي، مضيفاً: ستتم موافاتها بنتائج التحقيق عند الانتهاء منها واتخاذ كل الإجراءات اللازمة في ضوء النتائج.

وفي تصريح «الوطن» أضاف السيد: إنه تعرضت للحريق الكميات المستلمة من الغلاخين والبالغه 100 طن من القطن المحبوب والموجودة ضمن أحد المستودعات والمستلمة قبل يوم من الحريق، مضيفاً: تبين أثناء الكشف الحسي على الأقطان أنه تضرر جزء منها حيث تم العمل على سحب كامل الكمية من الأقطان المحبوبة من المستودع ونشرها في ساحات المحلج لتجريدها وتجفيفها والبدء بعملية تصفيته للاستفادة منها في عملية الحلج وحصر الكميات المتضررة بشكل دقيق عند الانتهاء من عملية الفرز والعمل على محاسبة وتغريم المقصرين بالكميات المتضررة.

وبخصوص التأمين على الأقطان أوضح السيد أن الشركة العامة للصناعات النسيجية قامت منذ بداية موسم الاستلام بالعمل على اتخاذ كل الإجراءات اللازمة بما يتعلق بتوقيع عقود التأمين على الأقطان سواء أثناء عملية نقلها أو مرحلة تخزينها وضمن الجهات التابعة للشركة.

ليس احتراقاً ذاتياً

من جهته كشف مصدر خاص لـ«الوطن» أن احتراق محلج تشرين في حلب ليس احتراقاً ذاتياً كما حاول البعض أن يروج له، لأن الأقطان الموجودة في المحلج عند حادثة الاحتراق لم تتوافر فيها شروط الاحتراق الذاتي، وهي أن يكون

القطن المحبوب رطباً بنسبة تزيد على 13 بالمئة ويخزن في المستودعات لفترة طويلة، حينها تحصل تفاعلات وتخرمات في القطن، ويشاهد على عدة أيام ظهور بخار من الأقطان نتيجة هذه التخرمات ويتحول لون القطن إلى الاصفرار، لكنه لا يشتعل، وإذا ترك لفترة طويلة وهو على هذه الحالة يمكن أن يشتعل لكن بعد مرور فترة طويلة.

ويرى المصدر أن سبب الحريق من الممكن أن يكون نتيجة إهمال وذلك أنه خلال عمليات التعبئة في المحلج وقعت سيارة في أحد الشلول أدت لاشتعال قطنه واحدة وبدأت بالاحتراق الطبيعي بسبب عدم وجود أوكسجين داخل شل القطن، وعند إفرانها في المستودع بقيت في الاحتراق حتى يصل الحريق إلى وجه القطن، حيث

وجود الهواء حينها يشعل القطن، مضيفاً: علماً أنه من خلال خبرتنا الطويلة، وهذا معروف عالمياً أن القطن المحبوب عندما يشتعل في المستودعات يشتعل الوجه الأعلى في مكان التخزين ولا تشتعل الأقطان في الأسفل، لأن الوجه هو الذي يأخذ الهواء وسرعة اشتغاله 8 م/ثا.

وبين المصدر أن الإجراء الصحيح هو أن يتم إطفاء الوجه المحترق وعزله عن باقي القطن حتى لا يتم الخلط بين المحروق والسليم كما حدث في محلج تشرين، ويتم وضع القطن المحروق في مكان خاص ويتم بيعه بمزاد بصفة قطن ناتج حريق، أما القطن المتبقي والذي وصلت إليه المياه نتيجة عملية الإطفاء يتم تجفيفه وحلجه بسرعة حتى لا يتخمر وتنتشر البذور، مضيفاً: للأسف كانت المعالجة



• طال بشكل جزئي 100 طن من الأقطان بعد يوم واحد من استلامها

• غياب صيغة تنفيذية لعملية الدمج سبب شللاً وفوضى في مفاصل العمل

سيئة جداً وكان المؤسسة لم يعد لديها أحد يمتلك الخبرة في معالجة، مثل هذا الأمر المعروف بسيط، حيث قام من كان موجود في المحلج بحرق الكميات المحروقة وغير المحروقة مع بعضها بعضاً وهذا لا يجوز أبداً، والتخليط أدى لخسارة كامل الكمية سواء التي حرقت أم التي انخفضت رطبها.

وتابعت «الوطن» هذا الموضوع تبين حسب المعلومات التي حصلت عليها أن العاملين في المحلج لم يكونوا مكلفين بالعمل الإضافي يوم الجمعة حين حصل الحريق، الأمر الآخر أنه باستثناء مدير المحلج لم تصدر أي قرارات أو تسميات بتكليف أي من رؤساء الدوائر والأقسام والشعب المعنية في المحلج حتى الآن، أي

لا توجد بطاقات وصف وظيفي، وهذا من سلبات عملية دمج النسيجية مع الأقطان من دون أن يكون هناك ملف تنفيذي لعملية الدمج يحدد مهمة وشرط كل شاغل وظيفة في الشركة المحدثة وبالتالي ما زال التخطيط سيد الموقف سواء في الأقطان أم باقي مواقع العمل في فروع الشركة.

وحسب المعلومات فإن الخسارة الناتجة عن الحريق من الممكن أن تتجاوز نصف مليار ليرة، فيما لو كانت الأرقام التي تم الإعلان عنها صحيحة وهي 25 طناً احتراق كامل بقيمة 250 مليون ليرة حسب سعر الشراء، ونزول رتبة 75 طناً بخسارة وسطية لن تقل عن 250 مليون ليرة.

تساؤلات

وبكل تأكيد فإن حادثة الحريق دفعت لإشارة العديد من الأسئلة حول حقيقة ما يجري في الشركة العامة للصناعات النسيجية، ولمصلحة من تجري الأمور بهذه الطريقة؟ متى تم إبرام عقد التأمين على الأقطان، والتي يفترض أن يكون عقد التأمين عليها ساري المفعول من أول يوم لعمليات القطف للمحصول، لأن التأمين يشمل الأقطان ابتداء من قطفها ووضعها في الشلول وحتى حلجها وتسليمها لمعامل الغزل؟

والى متى يستمر الضياع الإداري والفني في مفاصل الشركة النسيجية، والذي أكد لنا كل من تحدثنا إليهم أن السبب فيه عدم إجراء عملية الدمج بالشكل القانوني الذي يجازي أرض الواقع، اليوم أغلب العاملين وخاصة المفاصل التنفيذية يرفضون تحمل المسؤولية لأنه لا توجد تسميات لهم بعد الدمج ويخشون أن يفوضوا بأي عمل أو التوقيع على أي ورقة من دون أن تكون لهم صفة، وبالتالي يحكمهم التقديس مسؤولية أعمال قاموا بها أو كتب وقعا عليها من دون وجود صكوك قانونية تحدد صلاحياتهم.

رائدة أعمال سورية تحقق أكبر طلبية لشركتها في معرض الصين الدولي



تكون مألوفة جداً الآن». ولضمان جودة المنتجات، تستخدم أديب فقط الورود المشقية من حدائقها الخاصة لإنتاج زيت الورد ومنتجات الهيدروسول، بحيث يحدد حصاد الورود كل عام الطاقة الإنتاجية، الآن، تفكر في استثمار الدفعة الجديدة من عائلات المبيعات في توسيع منطقة الزراعة استعداداً لزيادة الإنتاج في المستقبل. وبينما كانت أديب مشغولة بالمعرض، تم إرسال حمولة شاحنة من الزيوت الطبيعية والهيدروسول التي طلبها الشركاء الصينيون مؤخراً من مصنعها في سورية، فيما أظهر مقطع فيديو المقطولة موظفة في الشركة فريقاً من الموظفات يصفقن بجرارة عندما تحركت الشاحنة للتوجه إلى الخارج.

وقالت أديب: «لنسا مؤسسة كبيرة، ولكن لدينا منتجات عالية الجودة، فيما يوفر معرض الصين الدولي لاستيراد منظمة ممتازة للشركات الصغيرة، ويبدو أن العديد من المشاكل التي كنت أواجهها قد باتت من الماضي».

بالأزمة السورية لسنوات عديدة فجأة في مواجهة عدم كفاية الطاقة الإنتاجية. وفيما لم تحضر أديب أيضاً عينات كافية للمعرض، ما أدى إلى تناقص عينات مثل هيدروسول وزيت الورد وزيت اللافندر خلال أقل من ثلاثة أيام منذ افتتاح الجناح، قالت أديب: «حتى لو كان السعر مرتفعاً، لم تكن كمية العينات المتوفرة لتلاقي حجم الطلب». معرفة عن أسفها لعدم توقع هذا الإقبال الكبير من الزوار على منتجاتها. تقرير «شينخوا» قال إن قسم عرض السيدة أديب يوج بالشرايين لدرجة لا تستطيع فيها التحرك بحرية حيث دائماً ما تكون مشغولة بتفريغ العيون وتقديم تفاصيل حول منتجاتها، وهي خضوة تساعد كثيراً لإعادة إحياء حياتها المهنية لتعود كما كانت قبل الأزمة السورية. وفي السنوات القليلة الماضية، أكملت سيدة الأعمال السورية التسجيل المحلي للعلامة التجارية وبعض فئات منتجاتها، وتخطط لتوسيع فئة المنتجات المسجلة، وستؤدي الطلبات التي يبيع كل مخزون شركة «بيوشام» تقريبا بانتظار موسم حصاد الورد في العام المقبل، حيث ستكون قادرة على إعادة إنتاج زيت الورد والمنتجات الأخرى، ولذلك بدأت الشركة التي تلذت

حصنت سيدة الأعمال السورية رولا علي أديب أكبر طلبية لشركتها، بعد مواظبتها على المشاركة في جميع دورات معرض الصين الدولي للاستيراد. وبحسب تقرير لوكالة «شينخوا» الصينية، فقد اتصل رجل أعمال لطيف حوالي 10 آلاف زباجة من الهيدروسول ومنتجات الزيوت الطبيعية، خلال مشاركة السيدة علي أديب في معرض الصين الدولي السابع للاستيراد الذي يقام حالياً في بلدية شانغهاي بشرقي الصين، حيث أكد رجل الأعمال غزاة الاستمرار في طلب المزيد من المنتجات بعد موسم حصاد الورد في العام المقبل، حيث تجاوزت قيمة الدفعة الأولى من الطلبات 4000 دولار.

وأستمدت أديب البالغة من العمر 59 عاماً شركة «بيوشام» السورية لمستخلصات الزيوت الطبيعية، المعروفة بإنتاج هيدروسول الورد والزيوت العطرية الطبيعية. وستؤدي الطلبات التي يبيع كل مخزون شركة «بيوشام» تقريبا بانتظار موسم حصاد الورد في العام المقبل، حيث ستكون قادرة على إعادة إنتاج زيت الورد والمنتجات الأخرى، ولذلك بدأت الشركة التي تلذت

شينخوا